

الحجر الصحي في الجزائر بين تعزيز التحول الرقمي وتزايد الجرم الإلكتروني

Between promoting digital transformation and increasing electronic crime

عمارة مسعودة¹،

¹ كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة البليدة 2، fitouares@gmail.com

تاريخ النشر: جوان/2021

تاريخ القبول: 2021/03/04

تاريخ الإرسال: 2020/05/14

الملخص

فرضت جائحة فيروس كورونا المستجد واقعاً ليس بالجديد هو تعزيز التوجه نحو رقمته القطاعات، وتسريع خطى استكمال مشروع الجزائر الكترونية 2008-2013، فوجدت الجزائر نفسها، حكومة وأفراد، مستهلكين، تجار، فاعلين اجتماعيين. الخ، أمام تحدي رقمي في هذه الأزمة التي فرضت التباعد الاجتماعي واقرت التقارب الافتراضي، وأصبحت الدولة مضطرة لبعث والدفع والتعجيل بالقطاعات الى الرقمنة، وذلك لاستكمال مشروع الجزائر الكترونية من جهة، ومن جهة ثانية استحداث اطر قانونية وتشريعية تتماشى وتحديات الرقمية لخلق امن رقمي في ظل ظهور صور جديدة للجريمة المعلوماتية كالتضليل الرقمي، وبانت الرقمنة ثقافة قيادة جديدة فرضتها أزمة كورونا. دراستنا تسعى إلى تبيان واستعراض ما تم بعثه من رقمنة لاستكمال مشروع الجزائر الكترونية، إلى جانب التطورات التشريعية المواكبة للتقارب الافتراضي.

الكلمات المفتاحية: التضليل الرقمي، الإشاعات الرقمية، التحول الرقمي، حجر الصحي، التعامل الرقمي التجاري

Abstract

The new Corona virus pandemic imposed a reality That is not new, which is to strengthen the trend towards digitizing sectors, and to accelerate the pace of completing the e-Algeria project 2008-2013. Which imposed social distancing and approved virtual convergence, and the state became compelled to resurrect, push and accelerate the sectors to digitization, in order to complete the e-Algeria project on the one hand, on the other hand, to create legal and legislative frameworks in line with digital challenges to create digital security in light of the emergence of new images of information crime Like digital disinformation, digitalization has become a new leadership culture imposed by the Corona crisis.

Our study seeks to clarify and review the digitization that has been sent to complete the electronic Algeria project, in addition to the legislative developments accompanying the hypothetical convergence.

Key words: Digital disinformation, digital rumors, digital transformation, quarantine, commercial digital deal

المقدمة

زاد وباء فيروس كورونا المستجد من استخدامات الأنترنت، ودفع باتجاه الولوج إلى الحياة الرقمية واستخدامها في الحياة اليومية، وإنجاز الأعمال والمعاملات، نتيجة ما فرضه المرض من تبعات، كحظر التجول، وصعوبة الوصول إلى أماكن تنفيذ الأعمال، وتعددت على اثره مجالات ظهور الرقمنة في مجالات الحياة اليومية، التي كانت خيارا قد يتجنبه البعض، لوجود إما محاذير في الاستخدام أو صعوبات، تتعلق بالوعي والمعرفة الإلكترونية، ليصير وسيلة مهمة ستستخدم لمجابهة التغيير.

وأصبحت إمكانية استخدام الرقمية والأنترنت عملية سهلة، فمن تسديد للفواتير والمستحقات للشركات والبنوك إلى التعلم عن بعد، بسبب طبيعة الحياة الجديدة المفروضة عليهم، حتى لو كانت فترة مؤقتة لأشهر عدة، بما سيغير النظرة المجتمعية للحياة الرقمية، التي باتت في تمام واضح لسهولة استخدامه¹، وسمح هذا الوباء بنقل المجتمع الجزائري، إلى استخدام الأنترنت بشكل أوسع وأكبر بعد أن تم تفعيل حظر التجول، فترى الميل باتجاه استخدام تطبيقات، من المستهلك تتيحها الجهات التي تقدم الخدمات، سواء كانت جهات حكومية، أو تحول من القطاع الخاص لإستعمال الفضاء الأزرق، من أجل انتعاش التجارة الراكدة في ظل إجراءات الحجر، ضمن منظومة رقمية.

فالكثير من المعاملات أصبح المواطن، والمتعامل التجاري يسعى لاقتناءها وعرضها، معتمدا على تقنية الرقمنة التي باتت ثقافة مقبولة، ومطلوبة في زمن الكورونا.

وعليه الحياة الرقمية تجلت بشكل واضح خلال هذه الأزمة؛ حيث أصبح التعامل الرقمي فيها ضرورة لا بد منها، الى جانب التواصل والبحث عن الأخبار وتقليب شاشات الهواتف الذكية نمطا يوميا لشريحة ساحقة من المجتمع، بحيث وصل ذلك ببعض إلى اتخاذ سلوكيات إجرامية مستحدثة كالتضليل الإلكتروني، ما نجم عنه من مشكلات قانونية مستحدثة وجب حلها، لذلك هدفت دراستنا إلى إلقاء الضوء على:

- التحول إلى الرقمنة أصبح حتمية لا بد منها زادت في تأكيده أزمة كوفيد 19.

- أزمة كوفيد كانت حلقة لبعث وانتعاش الجزائر إلكترونية في مسعى الدولة إلى رقمنة القطاعات

لتطبيق قاعدة التباعد الإجتماعي واستحداث التقارب الرقمي

- التجاوب النسبي للمجتمع الجزائري نحو قبول وتعامل مع فكرة الرقمنة.

- ظهور سلوكيات مستحدثة في المجتمع الجزائري، أكدت على ضرورة تدخل المشرع لتأمين البيئة الرقمية من خلال تطوير واستحداث نصوص قانونية تلازم السلوكيات الإجرامية التي استحدثتها التقارب الرقمي في زمن الكوفيد.

الإشكالية التي تعالجها ورقنتا البحثية هي: الى أي مدى كان التباعد الإجتماعي الذي فرضته أزمة كوفيد، كفيلا ببعث واستكمال رقمنة القطاعات في الجزائر بالتالي بعث مشروع الجزائر إلكترونية من

جهة، ومن جهة ثانية كيف تمكنت الدولة من مواجهة تحديات التباعد الافتراضي لخلق أمن افتراضي خاصة مع ظهور صور جديدة للجريمة الإلكترونية فرضتها أزمة كوفيد؟

وللإجابة عليها اعتمدنا المنهج الوصفي في تحليل المعلومات القانونية والتطبيقية، معتمدين على أدوات البحث اللازمة، مراجع ، مقابلات، معطيات، إحصائيات للاستدلال، وتأكيد النتائج المتوصل إليها، بالإعتماد على الخطة التالية:

1-الحجر الصحي يعزز التحول الرقمي في الجزائر استكمالاً لمشروع الجزائر الإلكترونية

2-الحجر الصحي فضاء لتطور الجريمة الإلكترونية في الجزائر

1- الحجر الصحي يعزز التحول الرقمي في الجزائر استكمالاً لمشروع الجزائر الإلكترونية

لا يعد التوجه إلى الرقمنة في الجزائر وليد أزمة كورونا، إنما يرجع إلى مشروع الجزائر الإلكترونية 2008-2013 الذي يتمحور حول الإستثمار في تقنيات المعلومات، والاتصالات والتحضير اللازم للعنصر البشري، وربط المواطن والمؤسسات الحكومية، ومؤسسات الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني بنسق الكتروني موحد، يتيح إجراء مختلف المعاملات، بين هذه الأطراف جميعاً بالسهولة والسرعة اللازمتين، مما يوفر الجهد والوقت والتكاليف².

وقد ساهمت أزمة كورونا في تعزيز وتفعيل الرقمنة من خلال المساهمة في تنشيطه وإدراك أهمية الرقمنة، في مرحلة الحجر الصحي التي تمر بها البلاد، وبات استعمال الرقمنة أنجع وسيلة للالتزام بإجراءات الحجر من خلال اعتماد التعامل الإلكتروني، التعلم عن بعد، الدفع الإلكتروني...الخ

1.1-المعاملات الإلكترونية تحتل مساحات واسعة في مرحلة الحجر الصحي

رغم دخول قانون التجارة الإلكترونية حيز التنفيذ، بصوره في الجريدة الرسمية بموجب القانون 05-18 المؤرخ 10/5/2018³، الذي نظم عمليات التجارة الإلكترونية و وضع ملامحها ، الا ان التجارة الإلكترونية في الجزائر لا تزال محتشمة من جانب التاجر و المستهلك ، و كان لانتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19)، والتزام المواطنين البيوت ، بفعل الحجر الصحي، وسيلة حثيثة نحو البحث عن وسيلة للتسوق مع مراعاة إجراءات الحجر ، هذا ما أدى إلى انتعاش التسوق عبر الفضاء الأزرق في الجزائر و تفعيله ، باعتباره توجه حتمي توجه فرضته الأزمة .

1.1.1 التزايد على التسوق الإلكتروني

نظم المشرع الجزائري الحياة التجارية الإلكترونية بموجب القانون 05-18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية⁴، الا ان التعامل الافتراضي قليل من جهة المستهلك والتاجر الإلكتروني، اذ يوجد حوالي 60 موقعا إلكترونيا في الجزائر، يعرض فيها أصحابها خدمات وسلعا تباع عبر الشبكة العنكبوتية. واعتبر الخبراء وجود هذا العدد من المواقع الجزائرية، بادرة خير على الاقتصاد الإلكتروني في بلاد تضم حوالي

4 ملايين مشترك في الأنترنت،⁵ بالمقابل أنعش الحجر الصحي البيع عبر مواقع التواصل الاجتماعي ، **بزيادة عدد المواقع بين 30 و 45 موقع** ، بعد ان اكتسحت المضامين الإشهارية لمنتجات استهلاكية متنوعة ، الفضاء الأزرق، مع اقتراح خدمة التوصيل إلى المنازل، لكن هذه المبادرات يراها مختصون، لا تؤسس لتجارة الكترونية وفق القواعد المعمول بها في العالم، بسبب ما يكتنفها من عشوائية، وأيضا لكون التجار انخرطوا في التسويق الشبكي ظرفيا، بمساعدة مختصين في الإعلام الآلي، إضافة إلى عدم ثقة المستهلك في هذا النوع، من التجارة بسبب الأسعار وكلفة التوصيل، ونوعية بعض السلع، كما يؤكد ممارسون للتسويق الإلكتروني، بأن الطلب يظل منخفضا بالنظر لخصوصية الظرف، و ما فرضه من محدودية في التنقلات ، بعد توقف نسبة كبيرة من التجار عن النشاط، لكنه بالمقابل ظرف ساهم، في انتعاش هذه التجارة و التوجه نحوها .

ويعد موقع جوميا من أكثر المواقع تنظيما في هذا المجال، لتجربته التي سبقت الأزمة، حيث كيف الموقع عروضه وفق حاجيات المرحلة، بتوسيع التعاقد مع مؤسسات مختصة في التغذية، والمواد الوقائية والصحية وبعض المواد المفقودة في السوق، بعرض 42 ألف مرجعية تجارية، وقد ساعد التنظيم المتعامل جوميا على تلبية طلبات زبائن كثر في 20 ولاية،⁶

الى جانب ذلك عمدت مؤسسة بريد الجزائر ، في بيان لها عن منح أجهزة الدفع الإلكتروني (TPE) للتجار والمتعاملين الاقتصاديين، وتعميم وسائل الدفع الإلكتروني، وجاء في بيان المؤسسة أنه "نظرا للحالة الاستثنائية التي تمر بها البلاد، والمتمثلة في انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19)، وفي إطار جملة التدابير الوقائية التي اتخذتها مؤسسة بريد الجزائر، لا سيما تلك المتعلقة بتعميم وإتاحة وسائل الدفع الإلكتروني، وأشارت المؤسسة إلى أن أجهزة الدفع الإلكتروني (TPE) ، تمكن أصحاب البطاقة الذهبية وكذا أصحاب بطاقة CIB، من تسديد المقتنيات والخدمات عن طريق، هذه البطاقة و"التقليل من مخاطر تداول السيولة النقدية والتنقل إلى مكاتب البريد لسحب الأموال".⁷ ، كل ذلك تنفيذا لما جاء في قانون المالية لسنة 2020، الذي نص على ضرورة أن يقوم التجار بتوفير أدوات الدفع الإلكتروني ، ووضعها تحت تصرف المستهلكين، وذلك في مدة أقصاها 31 ديسمبر 2020. ، إضافة إلى ذلك، ما جاء في المادة 27 من قانون التجارة الإلكترونية 18-05 ، إلى إمكانية أن يتم دفع قيمة المعاملات التجارية من خلال منصات دفع مخصصة لذلك، حصريا من طرف البنوك المعتمدة من قبل بنك الجزائر و بريد الجزائر، وإلزام كل متعامل اقتصادي وتجار التجزئة بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني للعملاء لتسديد ثمن مشترياتهم باستعمال حسابهم البنكي أو البريدي.

2.1.1- بحث تقنية التعلم عن بعد

يقصد بالعمل عن بعد "العمل الذي يمكن أن يؤدي في مكان ما بعيدا، عن المكتب سواء كانت طبيعة العمل دوام كلي أو جزئي أو في أيام معينة وأحزانا بالقطعة، و الاتصال، يكون الكترونيا، بدلا من

الانتقال إليه"⁸، ونصت المادة التاسعة من المرسوم التنفيذي رقم 20 - 69⁹ لى إجراء العمل عن بعد الذي قد يساهم في الحد من انتشار، الوباء من جهة وتقديم الخدمات من جهة ثانية، وذلك بخصوص القطاعات التي يسمح فيها القانون أو التنظيم بمثل هذه الآلية، والتي يمكن تكييفها معه.

ولعل القطاعات المعنية بالعمل عن بعد هي قطاعات التربية والتعليم العالي، من خلال تقديم دروس على الخط أي التعليم عن بعد، حيث يقصد به "نظام تعليمي يقوم على فكرة إيصال المادة التعليمية إلى المتعلم عبر وسائط أو أساليب الاتصالات التقنية المختلفة"¹⁰ إذ بالفعل شرعت وزارة التعليم العالي من خلال مؤسساتها الجامعية في تفعيل والتعلم عن بعد، لتكريس التباعد الاجتماعي الذي فرصته أزمة كوفيد، من خلال توصيل المادة العلمية بالوسائط الإلكترونية¹¹.

3.1.1-انتعاش الدفع الإلكتروني

شهدت عمليات الدفع الإلكتروني¹² عبر الإنترنت ارتفاعا ملحوظا، منذ بداية تفشي وباء كوفيد-19 في البلاد، فتنامنا مع وقف عدد من دول العالم، التعامل بالنقد وفرض الدفع الإلكتروني في كل التعاملات الصغيرة والكبيرة، بعد ثبوت أنها ناقلة لفيروس كورونا، يؤكد خبراء في التكنولوجيا في الجزائر أن عدد الجزائريين الذين يمتلكون بطاقة دفع "سي إي بي"، يعادل مليون زبون لدى البنوك، في حين أن أصحاب البطاقات الذهبية ببريد الجزائر لا يتجاوز 9 ملايين شخص، كما أن عددا كبيرا ممن يمتلكونها لم يستعملوها بعد، أي أن 30 مليون جزائري لا يمتلكون بطاقة الدفع الإلكتروني بعد 4 سنوات من إطلاقها¹³، و حسبما أفاد به لوكالة الأنباء الجزائرية، مدير تجمع النقد الآلي، أن التعاملات المالية عبر الإنترنت زادت بشكل كبير منذ بداية الأزمة الصحية، إذ يفضل الكثير من الناس استخدام بطاقاتهم لتجنب الذهاب إلى البنوك أو فروع سونغاز أو سيال، الخ.

ووفقاً لأرقام التجمع النقدي، بلغ عدد عمليات الدفع عبر الإنترنت باستخدام البطاقة البنكية والبطاقة الذهبية لبريد الجزائر بين 1 يناير و 30 مارس 2020 ما يعادل 441.531 عملية، أي ما يعادل نصف عدد العمليات المسجلة في عام 2019 بأكمله 873.679 عملية عبر البطاقتين¹⁴، وترجع الزيادة المسجلة على عمليات الدفع الإلكتروني إلى ارتفاع عدد المواقع الجزائرية التي تقدم خدمة الدفع عبر الإنترنت من 31 إلى 45 موقعا.

بالمقابل أكد تجمع النقد الآلي، تلقى خلال هذه الفترة الأخيرة عدداً لا بأس، به من طلبات الاعتماد من المتعاملين الذين يرغبون في بيع السلع عبر الإنترنت، وشهدت عمليات الدفع عبر الإنترنت زيادة غير مسبقة بنسبة 51,5 % في 2019، مدفوعة بشكل خاص بالزيادة في عمليات شراء تذاكر الطيران، وبرز مقدمي الخدمات على شبكة، وحسب أرقام تجمع النقد الآلي، وهو هيئة الضبط لنظام الدفع الإلكتروني في الجزائر، تم إجراء 202.480 معاملة مالية خلال 2019 عن طريق البطاقة البنكية

بمبلغ إجمالي قدره 503,87 مليون دج، مقابل 176.982 معاملة في 2018 بقيمة 332,59 مليون دج.¹⁵، وفيما يتعلق بمحطات الدفع الإلكترونية، فقد تم إجراء 274.624 معاملة في 2019 بمبلغ إجمالي قدره 1,92 مليار دج، وجاء هذا النمو المقدر ب 43,56 %، كثمرة للتعميم التدريجي لاستخدام محطات الدفع الإلكتروني في الجزائر، خاصة في الفضاءات التجارية.

ففي نهاية 2019، ارتفع عدد المحطات قيد الاستغلال إلى 23.762 محطة (+ 54,33 % مقارنة بنهاية 2018)، من جهة أخرى ارتفع عدد عمليات السحب من الموزعات والشبابيك الآلية في 2019، محققة 9.929.652 معاملة بقيمة إجمالية بلغت 189,31 مليار دج، بزيادة قدرها 16,24 % مقارنة ب 2018، وتعزى هذه الزيادة إلى توسع الشبكة البنكية للموزعات بنسبة 12,49 % حيث ارتفع عدد الموزعات والشبابيك الآلية من 1.441 جهازا في 2018 إلى 1.621 جهازا في 2019.¹⁶

2.1- الحجر الصحي ساهم في بعث التفاعل الرقمي لاستكمال مشروع الجزائر الكترونية

ساهمت أزمة كورونا في بعث الابتكار الرقمي، والتوجه نحو رقمنة الحياة اليومية من جهة، ومن جهة ثانية خلق نظم رقمية تساهم في معالجة ودراسة الحياة الرقمية للوباء.

1.2.1- تخلف الرقمنة في القطاع الصحي دافع لإنشاء أرضية رقمية

تخلف الرقمنة في القطاع الصحي ، حيث لا يمكن متابعة الصحة المواطن لغياب بطاقة صحية وطنية ، مما دفع بمسؤولي القطاع في ظل الأزمة، بالتحرك سريعا لمواجهة الوضع ما أسفر عن بتطوير أرضية رقمية صحية ، قام بها صاحب مؤسسة "ELCS RESEARCH" " لأنظمة المعلومات، ابتكر نظاما معلوماتيا جزائريا 100%، يعتمد على تحليل البيانات الضخمة لانتشار كورونا في كل المحافظات، ويعمل على تقليص مدة تشخيص الفيروس من 40 دقيقة إلى دقيقتين، ووضعه تحت تصرف وزارة الصحة مجاني ، يعرف النظام المعلوماتي الصحي ب : "Monadim" يربط 586 مؤسسة استشفائية (في 120 ساعة) ، وكل الأطباء بمختلف المصالح الطبية مباشرة بمعهد "باستور" للتحاليل والأبحاث الطبية بالعاصمة "موناديم".

وكان مستشفى بوفاريك بالبليدة، التي باتت بؤرة للفيروس في الجزائر، و"القطار" بالعاصمة كانتا أول مؤسستين استشفائيتين تستعملان النظام المعلوماتي الصحي "Monadim" نهاية مارس، قبل أن يتم تعميمه على كل مستشفيات البلاد، ويهدف المشروع لتقليص وقت اتخاذ أحسن القرارات على مستوى الولايات الـ 48، وتسهيل عمل وزارة الصحة، ومختلف مستشفيات البلاد، خاصة في حالات الأوبئة، لم تتوقف ابتكارات هذه المؤسسة عند نظام "Monadim" ، بعد أن قررت الدولة تبني وتطبيق مشاريع أخرى على المستشفيات والمخابر.

ومن أبرزها نظام معلوماتي جديد، يساعد على إلغاء وقت انتظار المريض في المستشفى بمجرد صدور تحاليل الكشف عن "كوفيد-19"، من خلال توظيف تكنولوجيا "Near Field

"Communication" للمرة الأولى في الجزائر ،وهي تقنية "الإمضاء الإلكتروني" للوثائق الطبية والتحليل الطبية، التي تضمن إلغاء وقت مكوث المريض في المستشفى ، بمجرد صدور نتائج التحليل، وأيضا تضمن حماية إلكترونية عالية جدا ،وتمنع تزوير الوثائق الصادرة كما طورت الشركة الناشئة "منصة للاستعلام" حول كيفية توصيل المساعدات الطبية ،وتسجيل التبرعات لإيصالها إلى المناطق الموبوءة ،وتسمح المنصة الإلكترونية للجزائريين الموجودين ،في جميع أنحاء العالم وداخل البلاد بتسجيل مساعداتهم وتبرعاتهم بكل أنواعها، على أن تتابعها خلية الأزمة في وزارة الصحة آليا.¹⁷

1.2.2- الدفع بحركية إنشاء مواقع الكترونية تحسسية

أطلقت وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، بالتنسيق مع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، موقعا الكترونيا للتحسيس بمخاطر فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وشرح كيفية تفادي العدوى، ويتضمن هذا الموقع (<http://covid19.sante.gov.dz>) المتوفر باللغتين العربية والفرنسية، عدة أقسام يمكن للمتصفح الإطلاع عليها.

يتضمن هذا الموقع (<http://covid19.sante.gov.dz>) ، المتوفر باللغتين العربية و الفرنسية، عدة أقسام يمكن للمتصفح الإطلاع، من خلالها، على كل المعلومات المتعلقة بفيروس كورونا الذي أضحى وباء عالميا، و توفر أولى الصفحات الموجودة بالموقع، تعريفا موجزا و مبسطا لفيروس كورونا ، متبوعة بصفحة أخرى مخصصة للأسئلة الشائعة على غرار مصدر الفيروس و كيفية انتقاله و تشخيصه، بالإضافة إلى أهم أعراضه المرضية و كيفية التعامل مع الحالات المشتبه فيها، فضلا عن تعليمات موجهة للأشخاص الذين ينوون السفر.¹⁸

كما تم إنشاء منصة "etabib.dz" ، التي أطلقت استشارات طبية عبر الفيديو، وهي تجربة جديدة في الجزائر لم تعرف رواجًا سابقًا بالشكل الذي تعرفه اليوم باعتبارها أفضل أداة للتقليل من انتشار فيروس كورونا فهي تسمح بتجنبّ للمس والتزام العزل المنزلي ،من خلال العلاج الافتراضي، قامت هذه المنصة المهتمة بالمجال الصحي، فور إقرار السلطات توسيع الحجر الصحي ،الكامل أو الجزئي إلى جميع ولايات البلاد، بالعمل على توفير أطباء متطوعين لتقديم استشارات طبيّة عن بعد .¹⁹

كما تم البدء في العمل بتطبيق "Myspace" ، الذي سيستخدمه الأطباء مجانا خلال أزمة "كوفيد 19" لرفع مردود يتهم، والإنطلاقة كانت مع أطباء معهد باستور.²⁰

بالمقابل تم تطوير تطبيق ذكي على الهاتف يقوم بربط الأطباء ببعضهم البعض، والكشف عن المصابين بفيروس كورونا.

2-الحجر الصحي فضاء لتطور الجريمة الإلكترونية في الجزائر

تسببت جائحة كورونا في زيادة المخاوف إزاء هجمات سيبرانية، تستهدف الأفراد والقطاعات ووظائف حيوية أخرى، فمع انتشار الفيروس أصبح الاعتماد، واسع النطاق على تقنيات العمل من

المنزل، والاستخدام الأوسع للخدمات عبر الإنترنت، مثل اجتماعات الفيديو والتسوق عبر الإنترنت واستخدام التطبيقات؛ وكان ذلك فرصة لقرصنة المعلومات، لاستغلال الأزمة الإنسانية في شن هجمات إلكترونية. جديدة تضاف الى قائمة الجرائم الإلكترونية

1.2- التضليل الإلكتروني جريمة الكترونية مستحدثة في زمن الكوفيد²¹

على المستوى الوطني، وفي إطار المبادرة الاستباقية التي نهجتها الدولة لمواجهة هذا الوباء منذ ظهوره، فقد أكدت إدارة الدفاع الوطني، في 18 مارس 2020، أن العديد من التطبيقات والمواقع الإلكترونية الخبيثة، التي تستهدف عددا كبيرا من الضحايا قد ظهرت، وذلك في ظل الظروف الراهنة والتغطية الإعلامية الواسعة لوباء فيروس كورونا، داعية المستخدمين إلى التأكد من أن التطبيقات موثوقة المصدر، وأن المعلومات المستخدمة صادرة عن مؤسسات، صحية حكومية أو وسائل إعلام رسمية. ذلك ان قرصنة النت بدؤوا يستغلون الصرف بنشر معلومات مضللة استدعت التدخل التشريعي السريع للحد منها ومعاينة مرتكبيها في ظل غياب النص العقابي.

1.1.2- نشر الإشاعات والتحريض على صفحات المواقع التواصل الاجتماعي

عرفت أزمة كورونا اتساعا في رقعة الجرائم الإلكترونية وتنوعها بظهور جرائم الكترونية تدعو على نشر الإشاعات عبر المواقع الإلكترونية إما ضد:

ضد مؤسسات الدولة: حيث عالجت مصالح الأمن 8 قضايا، تتعلق بنشر الإشاعات والقذف والإساءة والتحريض ضد مؤسسات الدولة، تسببت في تهويل الرأي العام، ذلك منذ بداية فرض الحجر الصحي الشامل بتاريخ 24 مارس 2020.

وأوضح عميد أول للشرطة، أن "فرقة مكافحة الجرائم الإلكترونية التابعة للمصلحة الولائية للشرطة القضائية بالبلدية، عالجت منذ بداية تطبيق الحجر الصحي الشامل على الولاية، 10 قضايا خاصة بالجرائم الإلكترونية، 8 منها تتعلق بقيام أصحاب صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) بنشر الإشاعات والتحريض ضد مؤسسات الدولة".

وفي 15 أبريل 2020 أعلنت وزارة الداخلية في بيان، توقيف مسرّب نسخة مزورة لمسودة الدستور (قيد المراجعة)، تم تداولها على نطاق واسع عبر المنصات الاجتماعية ، وأشار البيان إلى أن عملية التوقيف جرت بولاية الشلف ،وتضمن البيان نفسه خبر توقيف شخص آخر بولاية تيارت ، نشر نسخة مزورة لبيان منسوب لوزير الداخلية عبر المنصات الاجتماعية ، تتعلق بتخصيص منح مالية لأفراد الحماية المدنية،وشددت الداخلية على أن "ترويج الإشاعات، والأخبار الكاذبة والمغلوبة بهدف نشر البلبلة وخرق النظام العام ، سيكون محل تصد صارم وفقا للآليات التي حددها القانون".

- كما أوقفت الشرطة شخصا في 8 أبريل 2020، بث فيديو عبر منصة فيسبوك، قال فيه إن السلطات ستغلق محطات الوقود، في إطار تدابير الحد من انتشار فيروس كورونا، وتسبب الفيديو في طوابير طويلة للمركبات أمام محطات الوقود في عدة محافظات جزائرية، ودفع الأمر وزارتي التجارة

والطاقة وشركة "نفطال" الحكومية، التي تحتكر توزيع الوقود في البلاد، إلى نفي محتوى الفيديو وتأكيده استمرار الخدمة ، بالمقابل قام صاحب إحدى الصفحات الحاملة لإسم مستعار، بنشر مقطع فيديو يدعي فيه أن وزارة الصحة منعت الصيدلة ،من بيع القفازات والكمادات للمواطنين، حيث تم تقديم صاحبها أمام العدالة. مضيفاً بأن باقي المتابعين في هذه القضايا، تورطوا في تهم تتعلق بنشر الإشاعة والتحريض ضد مؤسسات الدولة من خلال قيام أصحاب هذه الصفحات، التي تحمل جميعها أسماء مستعارة بعرض منشورات، تنهم فيها السلطات المحلية بالتقاعس في تسيير الأزمة، التي تمر بها الولاية، بما فيها المديرية العامة للأمن الوطني وكذا والي الولاية.²²

كما تسببت أزمة كورونا في ظهور نوع جديد من الجرائم الالكترونية، اعتمد أصحابها في ارتكابها على تهويل الرأي العام، خاصة في المناطق التي شكلت بؤرة للوباء كولاية البليدة، حيث تم تقديم المتورطين أما العدالة ويتعلق الأمر بـ:

توقيف شخصين في قضية تشهير ودعاية كاذبة بنفس الولاية ،وبحسب بيان الدرك، فإن التوقيف جاء إثر تداول فيديو نشر على حساب خاص بأحد الموقوفين ، يتهم فيه أفراد الدرك الوطني، بانهم سلبوه مبلغا ماليا وساعة يد وخاتم،وأضاف البيان أن "الإدعاءات الواردة في الفيديو ما هي إلا محض كذب وافتراء، بدافع الانتقام من صرامة أفراد الدرك الوطني، في تطبيق الإجراءات الوقائية، لكبح تفشي فيروس كورونا"، و لم تبقى الإشاعات الإلكترونية على مستوى ولاية البليدة ، بل توسعت الدائرة على التراب الوطني ففي 15 /4/ 2020،أمرت محكمة بوسعادة بولاية المسيلة بوضع شابين في العقد الثالث من العمر، بالحبس المؤقت، لقيامهما بتزوير بيان منسوب لوالي، يتضمن أرقاما مضخمة حول انتشار فيروس كورونا بالولاية.²³

كذلك قضية السيدة (أ.م) من وهران ، التي اتهمت بعرض لغرض الدعاية منشورات من شأنها الإضرار بالمصلحة الوطنية ،و اهانة موظفين قصد المساس بشرفهم و اعتبارهم ، و الاحترام الواجب لسلطتهم عبر الفايسبوك ، حيث نشرت مقطع فيديو عبر موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك حاملة اسم " الجزائر لايف - l'algerie en direct " ،يتضمن ادعاءات بان أشخاص تحت الحجر الصحي غادروا المركب قبل استكمال فترة الحجر الصحي، بالمركب المحددة بـ 15 يوم زاعمة ،ان ذلك تم باستغلال النفوذ، لتتراجع بعد ذلك في فيديو آخر، أنها معلومة خاطئة ،ما دفع بوزارة الشؤون الدينية إلى اصدار بيان رقم 6 من لجنة الوزارية للفتوى 2020/4/1²⁴

أما القضية الأخرى ، فتتعلق بشخص نشر معلومات كاذبة، عبر الفايسبوك بخصوص وفاة شخص بفيروس كوفيد 19، حيث تم توقيفه وتقديمه أمام الجهات القضائية ،التي أمرت بإيداعه الحبس المؤقت بتهمة المساس بسلامة الوحدة الوطنية ،بعد ما تأكد توفر النية الإجرامية ،لإحداث البلبلة وترويع المواطنين.²⁵ و في هذا الصدد نذكر ان هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (آيكان)، دعت إلى الحذر من انتشار عمليات الإحتيال، التي تستغل المخاوف المرتبطة بفيروس كورونا المستجد،وأوضحت

"أيكان" أنه في مارس الماضي، تم تسجيل 100 ألف موقع إلكتروني جديد على الأقل، تحت أسماء نطاقات تشمل كلمات مثل "كوفيد" و"كورونا" و"فيروس"، وتعمل آلاف عدة من هذه المواقع كأساس لحملات التصيد الإلكتروني أو لإغراق البريد الإلكتروني، برسائل عشوائية تروج لعمليات احتيال مرتبطة كوفيد 19.²⁶

2.1.2-مواجهة جريمة التضليل الإلكتروني في التشريع الجزائري

بالرجوع للنصوص القانونية، نجد المشرع الجزائري واجه بشكل محتشم، الجرائم الإلكترونية²⁷ عامة: فقد استحدث قسم في قانون العقوبات بعد تعديله بالقانون رقم 04-15 المؤرخ في 10/12/2004، من خلاله ركز على الاعتداءات الماسة بالأنظمة المعلوماتية، و ذلك في القسم السابع مكرر المعنون بـ "المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات " من المادة 394 مكرر إلى غاية المادة 394 مكرر 7

و القانون رقم 04-09 المؤرخ في 05 أوت 2009 المتضمن القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال و مكافحتها، و هي جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات ،و أي جريمة أخرى ترتكب أو يسهل ارتكابها، عن طريق منظومة معلوماتية أو نظام للاتصالات الإلكترونية..، إلى جانب قانون حماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي 18-07 المؤرخ في ، يرمي هذا النص المكون من 76 مادة، إلى "تحديد قواعد حماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي"، بحيث يتعين أن تتم معالجة هذا النوع من البيانات، في إطار "احترام الكرامة الإنسانية و الحياة الخاصة و الحريات العامة ،و ألا تمس بحقوق الأشخاص و شرفهم و سمعتهم"،و يشدد القانون على أنه لا يمكن القيام بمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، إلا بـ"الموافقة الصريحة" للشخص المعني، الذي يمكنه التراجع عن موافقته في أي وقت.²⁸

و بالرجوع إلى نصوص القانونية اعلاه ، نجدهما لا تتناول بالتجريم الجرائم الإلكترونية التي استحدثتها أزمة كورونا، من انتشار الإشاعات التضليلية على المواقع الإلكترونية، الماسة بمؤسسات الدولة أو التي تتسبب في تهويل الرأي العام ، مما دفع المشرع إلى تعديل قانون العقوبات بموجب القانون 20-06 المتضمن تعديل قانون العقوبات²⁹ ، حيث استحدث و تم المشرع لمواجهة الجرائم المستحدثة في الحجر الصحي بسبب أزمة كورونا³⁰ ،في الباب الأول من الكتاب الثالث من الجزء الثاني، بفصل سادس مكرر معنون بـ : نشر و ترويج الإخبار أو الأنباء تمس بالنظام العموميين و الأمن ، من خلال المادة 196 مكرر و الذي جرم من خلالها كل نشر أو ترويج عمدي ، بأي وسيلة كانت ، أخبارا أو أنباء كاذبة أو مغرضة ، بين الجمهور يكون الغرض من وراءها المساس بالسلامة و الأمن العموميين و النظام العام في الدولة ، و الملاحظ على المادة ما يلي :

- اشترط المشرع أن يكون النشر والترويج عمديا
 - استعمال عبارة "أي وسيلة لنشر الأخبار...." وبذلك وسع المشرع من دائرة الوسائل المستعمل للنشر لتشمل الورقية والمرئية والسمعية والرقمية منها الخ
 - الهدف المساس بالأمن والنظام العموميين.
- وتكون العقوبة بين الحبس من سنة إلى 3 سنوات وغرامة مالية من 100.000 دج إلى 300.000 دج وتضاعف العقوبة في حالة العود.

بالمقابل يمكن الوصول إلى المروج المحتوى غير قانوني وكاذب على الشبكات الاجتماعية، من خلال التعاون بين الحكومة المعنية (صاحبة الشكوى) والجهة المالكة للمنصة، و قد قامت منصة فيسبوك بالالتزام منذ مدة بالتعاون مع عدة حكومات عبر العالم، للحد من نشر الأخبار الكاذبة ومنع نشر المحتوى الذي يحرض على العنف والكراهية." ، كما انه بإمكان مالك المنصة أن يقدم عناوين بروتوكول الإنترنت أو ما يعرف بـ "IP" التي يتم استخدامها لنشر الأخبار الكاذبة، ويمكن أن تطلبها الحكومة الجزائرية من خلال القضاء إلى جانب أن عناوين "IP" تتيح أيضا "معرفة وتحديد الأجهزة المستعملة من طرف ناشري الأخبار الكاذبة أو أي محتوى آخر غير قانوني أو محرض على العنف والكراهية".³¹

2.2- الجريمة الإلكترونية في التعامل التجاري عبر النت في ظل الحجر الصحي

في الوقت الذي يسابق فيه المجتمع الدولي، الزمن للحد من تفشي فيروس كورونا، يعمل "مجرمو الأنترنت" على تكثيف أنشطتهم وتوسيع نطاقها، وتنويع أشكالها، تحت غطاء التجارة الإلكترونية، في محاولة لاستغلال حالة الإضطراب الناجمة عن هذه الأزمة الصحية، وذلك من خلال تطوير "المجرم الإلكتروني لنشاطه وتكيفه، مع احتياجات المرحلة الراهنة، ومتطلبات السوق العالمية".³²

1.2.2- الصيدليات الإلكترونية في زمن الكورونا

عرفت الجرائم الإلكترونية³³، انتشارا واسعا في ظل الحجر الصحي لازمة كورونا، خاصة ما تعلق منها بنشر الصيدليات الإلكترونية، كما تم إطار مكافحة الجرائم الإلكترونية، معالجة قضيتين متعلقتين ببيع مواد صيدلانية مغشوشة، عبر مواقع التواصل الاجتماعي في الجزائر، حيث قامت فرقة مكافحة الجرائم الإلكترونية، بالتنسيق مع فرقة الجرائم الاقتصادية والمالية، برصد موقعين على شبكة التواصل الاجتماعي، في مساحة إخبارية تعرض مواد صيدلانية مغشوشة، تتمثل في كامات ومعقمات كحولية.³⁴

وبات ظهور الصيدليات الإلكترونية، في زمن الكورونا لافتا للانتباه على مواقع الأنترنت وفضاءات التواصل الاجتماعي، ما يطرح عديد التساؤلات بشأن بيع أدوية غير مرخصة، وما يرافق ذلك من تجاوزات صحية وقانونية، كتداول أدوية محظورة في السوق الوطنية، يفتقد أصحابها للاعتماد بلا حسيب أو رقيب وتعرض حياة الجزائريين للخطر.

وتعدّ تجارة الدواء عبر الأنترنت، من أخطر أنواع التجارة الإلكترونية،³⁵ لما لها من آثار على الصحة العامة، وتتزايد الحملات الترويجية والإعلانية لعدد الأدوية، والمنتجات لاسيما منها المستوردة وأحيانا الجديدة، التي لا تتوفر في الجزائر، حيث يقترح وكلاء توفيرها عن طريق وسطاء، يتم التواصل معهم قبل الاستلام، على أن تسدد القيمة المالية، وفق الطريقة التي يتم الاتفاق عليها

ولعل أسهل طريقة وأبسطها يستعملها هؤلاء هي مواقع التواصل، التي تعج بمختلف الإعلانات التي يتعلق بها مرضى وذوهم، يبيعونهم أدوية مغشوشة ومقلدة طالما أنّها، لم تخضع للمراقبة المختصة للمخابر الصيدلانية الوطنية، حتى وإن تعلّق الأمر في بعض المرات بأدوية مصنّعة من قبل مؤسسات عالمية³⁶ علما أن تجارة الأدوية والتبغ والكحول عبر الأنترنت، من الأنشطة المحظورة والممنوعة وفقا لقانون التجارة الإلكترونية 2018 المادة 3 منه، ويخضع منتجات أخرى لرخصة مسبقة من قبل المصالح المختصة.

2.2.2- الجهود التشريعية لمواجهة الجرائم الإلكترونية في التعامل التجاري في أزمة كورونا

يعتبر القانون 15-03³⁷ المتضمن الموافقة على الأمر 11-03³⁸ المتضمن النقد والقرض أول قانون جزائري، تضمن التعامل الإلكتروني الحديث في القطاع المصرفي، وهذا حسب المادة 69 " تعتبر وسائل الدفع، كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال، مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل"، ولم يكتفي المشرع بهذا النص بل أشار إلى هذه الوسيلة الجديدة في القانون رقم 02-05 المؤرخ في 06 فيفري 2005³⁹

بالمقابل نظم المشرع في مرحلة متأخرة التصديق الإلكتروني بموجب القانون 04/15 المؤرخ في 2015/2/01 الخاص بالتوقيع و التصديق الإلكترونيين⁴⁰، إن هذا القانون يهدف إلى وضع إطار قانوني قصد التكفل بالمتطلبات القانونية، والتنظيمية والتقنية، التي ستسمح بإرساء جو من الثقة المواتية، لتعميم وتطوير المبادلات الإلكترونية، بين كافة المستعملين لا سيما في مجالي التجارة الإلكترونية و البنوك الإلكترونية"،

اما قانون التجارة الإلكترونية فلم يدخل إلا مؤخرا حيز التنفيذ، بعد أكثر من 13 سنة من ادراج الكتابة الإلكترونية في القانون المدني و ما تلاه من تعديلات قانونية مست النصوص العامة، بصدوره في الجريدة الرسمية بموجب القانون 05-18 المؤرخ 2018/5/10 الذي نظم عمليات التجارة الإلكترونية، و وضع ملامحها بعد ان كانت دون تنظيم قانوني، اذ نص في المادة 30 منه على ان الإشهار الإلكتروني يجب ان يتمشى و الأحكام القانونية و التنظيمية المعمول بهما و الا يكون مضللا و لا غامضا و يعاقب بغرامة مالية بين 50.000 الى 500.000 دج .

لكن الملاحظ ان قانون التجارة الإلكترونية، لم يتناول بالتفصيل مسألة الترويج لسلع مغشوشة او وهمية بشكل واضح، بالمقابل منع قانون التجارة الإلكترونية التعامل الإلكتروني، في المادة 3 منه بشكل

قطعي نظرا لطبيعة المجتمع ،فهي قاعدة من النظام العام لا يجوز مخالفتها ، و يتعلق الأمر — : لعب القمار، المشروبات الكحولية ، المنتجات الصيدلانية المنتجات التي تمس بحقوق الملكية الفكرية او الصناعية ،كل سلعة محظورة بموجب التشريع المعمول به ، كل سلعة او خدمة تستوجب اعداد عقد رسمي ، العتاد و المنتجات الحساسة المحددة عن طريق التنظيم المعمول به ، كل المنتجات او خدمات الأخرى التي من شأنها المساس بمصالح الدفاع الوطني و النظام العام و الأمن العمومي ،كما وضع جملة من الشروط لممارستها مما قد يمثل نقطة لعزوف الأفراد عن ممارستها حيث لابد من جملة من الخطوات لمنح الإعتماد بممارسة النشاط بشكل رسمي :

-تسجيل في السجل التجاري او سجل الصناعات التقليدية

-امتلاك موقع الكتروني يحمل اسم نطاق com.dz

-ان يتوفر الموقع على وسائل تسمح بالتأكد من صحته

و تتكفل الدولة بوضع بطاقة وطنية ،تحمل اسماء كل التجار الإلكترونيين ،و ان توثق بموجب عقد الكتروني يصادق عليه المستهلك الإلكتروني ،على ان تكون المعاملة الكترونية مسبقة بعرض تجاري، و ان توثق بموجب عقد الكتروني يصادق عليه المستهلك الإلكتروني ، و على التاجر الإلكتروني ان يقدم العقد التجاري بطريقة مقروءة و مرئية و مفهومة ،و ان يضم كل المعلومات اللازمة

و حسب المادة 37 من قانون التجارة الإلكترونية يعاقب كل من يعرض سلع صيدلانية عبر النت بغرامة من 200.000 دج الى 1.000.000 دج ، كما يمكن ان يامر القاضي بغلق الموقع الإلكتروني لمدة تتراوح بين شهر و 6 ستة اشهر

اما بخصوص الدفع الإلكتروني، اهم تحدي يواجه التجارة الإلكترونية في الجزائر ، اذ لم توفر هذه الوسيلة الا القلة من المؤسسات ، كما انها تبقى غير امنة في ظل غياب قانون امن معلوماتي او قانون الجرائم الإلكترونية لاجل ذلك اخضعها قانون التجارة لرقابة بنك الجزائر لضمان استجابة المنصات لمتطلبات التشغيل البيئي و سرية البيانات و سلامتها و امن تبادلها .

الخاتمة

في الأخير يمكن أن تكون أزمة كورونا كانت أولا بوابة لمنعطف لاستكمال مشروع الحكومة الإلكترونية من خلال:

بعث التجارة الإلكترونية ،في الجزائر و لإعادة الحسابات ، السعي نحو رقمنة كل القطاعات ، فقد كانت دافعا و محفزا للتجار إلى ولوج العالم الافتراضي من جهة ، و ضرورة الدفع القوي باعتماد الدفع الإلكتروني بدل الدفع النقدي ،الذي اثبت خطورته في ظل هذه الأزمة ،من جهة أخرى سمحت هذه الأزمة بإعادة النظر في المنظومة القانونية ، و سد الفراغات القانونية مع ظهور مخالفات و جرائم، لم تنظمها القواعد التقليدية، أخيرا قد تكون دافعا قويا للمستهلك و الدولة، لترسيخ ثقافة الرقمنة في كل

الميادين، من خلال وضع بنى تحتية قوية و اطر قانونية أمينة للتعامل، و ضرورة تعامل الجميع مع الرقمنة تعاملًا إيجابيًا لا سلبيًا.

نتائج الدراسة:

- فرص وهوامش حركية فوتها تأخر الرقمنة في الجزائر وتأخر في تنفيذ الكامل لمشروع الجزائر الإلكترونية كانت ازمة كوفيد نقطة لبث المشروع من جديد

-التفاعل مع البيئة الرقمية لم يعد خيار بل حتمية وضرورة لإعادة النظر في الخطط والبنى التحتية الرقمية والثقافة المجتمعية.

- اثبتت الازمة الصحية ضرورة تأطير قانوني للجريمة الإلكترونية بشكل أوسع، خاصة مع تطور الجريمة الافتراضية في زمن الكوفيد وظهور التضليل الإلكتروني الذي كان سببا في تدخل المشرع لتأطيره للحد من انتشار التضليل الرقمي على المواقع الإلكترونية

- أظهر فيروس كورونا الحاجة الملحة إلى اعتماد الرقمية في تقديم خدمات لمواطنين، هذه الخدمات التي وإن كان بعضها موجودا، لم تستعمل بالكيفية المطلوبة التي يفرضها التطور وتحتمها العصرية في الزمن التحدي التكنولوجي والدليل، أن بوابات رقمية كثيرة اعتمدتها مؤسسات وهيئات وطنية ضمن الإدارة الإلكترونية لم تجد التجاوب المنتظر من مواطنين، فضلوا البقاء أسرى الأساليب التقليدية لقضاء حاجياتهم. لكن تفشي الوباء وما رافقه من تدابير استعجالية، ممثلة في الحجر الصحي والعزل المنزلي والتباعد الاجتماعي، فرض هذا الخيار الحتمي وأدى إلى انتعاش التجارة الإلكترونية والمعاملات، الدفع الإلكتروني، التسوق، التعلم عن بعد الخ

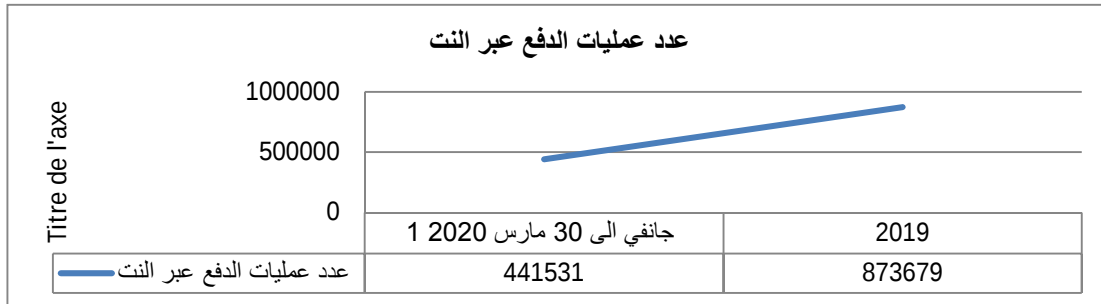
- ظهور وعي بضرورة مسايرة الرقمنة في مجالات مختلفة الخ.

- تعزيز الدفع الإلكتروني، وزيادته مع 2019 بـ 50 % من خلال تخفيض التعامل بالسيولة النقدية
اقتراحات:

- الإسراع بإصدار قانون الجرائم الإلكترونية ، ذلك النصوص القانونية قاصرة و غير كافية و لا تشمل كافة التصرفات خاصة في ظل مبدأ الشرعية الجنائية الذي تعرفه القواعد الجزائية من جهة و من جهة ثانية التطور السريع للجريمة الرقمية .

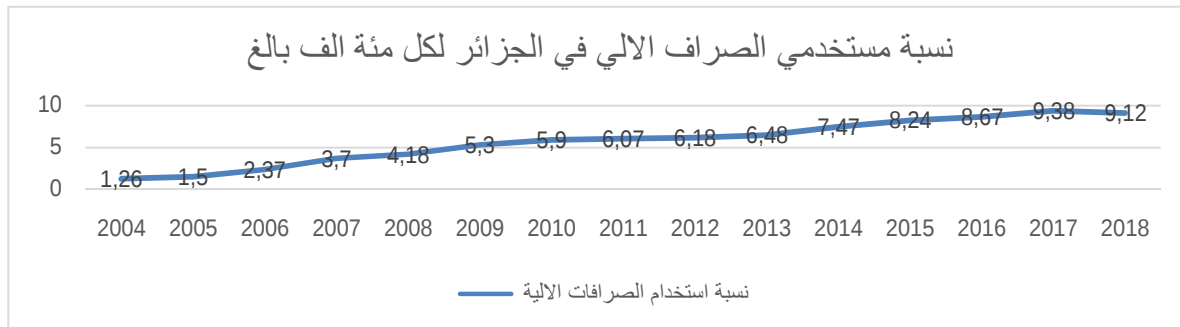
- تعاون المصالح الوزارية صحة، تجارة ومصالح الأمنية، لوقف هذه الجرائم الإلكترونية والتصدي لها
-تفعيل دور الجهات الرقابية مديرية قمع الغش، جمعيات حماية المستهلك الخ لمواجهة تطور الجرائم الإلكترونية في التعامل التجاري عبر النت.

- ضرورة تفعيل الدفع الإلكتروني، بصوره المختلفة علة مستوى كل القطاعات .
 - الإسراع في استكمال تنفيذ مشروع الجزائر الكترونية بإشراك جميع الفاعلين حكومة، أفراد، مؤسسات خاصة... الخ لرقمنه كل القطاعات
 - ترسيخ ثقافة الرقمنة لدى الجميع باعتبارها أصبحت حتمية وثقافة رياضية لا بد منها.
- الشكل رقم 1 : عدد عمليات الدفع عبر النت**



المصدر : الموقع الإلكتروني <http://www.aps.dz/ar/economie> - تاريخ الزيارة 2020/5/17

الشكل رقم 2 : نسبة استخدام الصراف الآلي من 2004 الى ازمة كورونا



المصدر: اعداد الباحثة من الموقعين : <https://data.albankaldawli.org/>، <https://data.albankaldawli.org/> تاريخ الزيارة 2020/5/17

الهوامش

- 1 - فيصل القطامين ، في ازمة كورونا .. الاستخدام الرقمي يحتل مساحات واسعة من الحياة اليومية ، جريدة الغد ، ماي 2020، الموقع الإلكتروني <https://alghad.com/> ، تاريخ الزيارة 2020/5/13
- 2- انظر لمزيد من التفصيل مشروع 2013 ، e-ALGERIE ، موقع وزارة البريد و تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال ، الموقع الإلكتروني : www.mptic.dz/ar/IMG و بلعربي عبد القادر ،لعرج مجاهد نسيمه ،مغبر فاطمة الزهراء ، تحديات الحول الى الحكومة الإلكترونية في الجزائر ، الملتقى العلمي الدولي 5 الاقتصاد الافتراضي و انعكاساته على اقتصاديات الدول ، دون سنة ، دون جامعة ، ص 7
- 3- عدد الجريدة الرسمية 28
- 4- قانون التجارة الإلكترونية 18-05 المؤرخ في 2018/5/10 عدد الجريدة الرسمية 28 الصادرة بتاريخ 2018/5/16
- 5- 60 موقعا الكترونيا يكرس التجارة الإلكترونية في الجزائر، 2009 ،الموقع الإلكتروني : www.djazairress.com/echorouk/33331 ، تاريخ الزيارة 2020/5/7
- 6- هبة عزيزون و لطيفة بلحاج ، مختصون يطالبون بالمزيد من الرقابة و الجدية : الحجر الصحي ينعش التسوق الإلكتروني : 2020/4/18 ، جريدة النصر ، الموقع الإلكتروني: <https://www.annasronline.com/index.php/2> تاريخ الزيارة 2020/5/6
- 7- الإذاعة الجزائرية ، بريد الجزائر يزود التجار و المتعاملين الاقتصاديين بأجهزة الدفع الإلكتروني مجانا ، 2020/3/31 ، الموقع الإلكتروني : <https://www.radioalgerie.dz/news> ، تاريخ الزيارة : 2020/5/6
- 8-نبيلة يوسف، الثورة الإدارية الحديثة، العمل عن بعد، مجلة الندوة للدراسات القانونية، ال عدد32، خاص بفيروس كورونا كوفيد 19، 2020، ص 80
- 9- المرسوم التنفيذي 20-69 المؤرخ 2020/3/21 يتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا كوفيد 19، عدد الجريدة الرسمية 15 الصادرة في 2020/3/21
- 10-فصيحة لكزولي، التدريس عن بعد ورهانات الإصلاح في ظل جائحة كوفيد 19، مجلة الباحث، عدد خاص بجائحة كورونا كوفيد 19، ال عدد17، افريل 2020، ص 62
- 11- و من امثلة هذه التطبيقات ما أطلقته المؤسسة الناشئة مدرسة-نات بالتعاون ، مع الوكالة الوطنية لترقية و تطوير الحظائر التكنولوجية ،سلسلة من الدروس عبر الانترنت لفائدة الأقسام النهائية ،في الطورين المتوسط و الثانوي خلال فترة الحجر الصحي المفروض بسبب جائحة كورونا ،و أقامت الوكالة الوطنية لترقية و تطوير الحظائر التكنولوجية ،شراكة مع المؤسسة الناشئة مدرسة-نات التي أطلقت بداية شهر ابريل دروس دعم عبر الانترنت لطلبة الأقسام النهائية في الطورين المتوسط و الثانوي حيث يتم تسجيل و نشر المحتوى على المباشر، انطلاقا من الحظيرة التكنولوجية سيدي عبد الله (الجزائر العاصمة) كما يمكن الاطلاع عليه من خلال صفحات مدرسة نات و الوكالة الوطنية على مواقع التواصل الاجتماعي ANPT Cyberparc : Facebook، كما تم الإعلان في مواقع التواصل الاجتماعي عن دعوة إلى مشاركة الأساتذة المتطوعين الراغبين في تقديم محتوى تعليمي للتلاميذ خلال هذه الفترة التي تمر بها الجزائر و العالم،و حسبما يبدو من بين مهام الوكالة الوطنية لترقية و تطوير الحظائر التكنولوجية هو إعطاء دفع لقطاع تكنولوجيايات الإعلام والاتصال و العمل على تعميم

استخدام التكنولوجيا في المجتمع الجزائري انظر لمزيد من التفصيل : مدرسة -نات تطلق دروسا عبر الإنترنت خلال الحجر الصحي، وكالة الأنباء الجزائرية ، 2020/4/10 ، الموقع الإلكتروني : <http://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/> تاريخ الزيارة : 2020/5/6

12- هي " مجموعة الأدوات و التحويلات الإلكترونية التي تصدرها المصارف و المؤسسات كوسيلة دفع تتمثل في البطاقات البنكية و النقود الإلكترونية و الشيكات الإلكترونية و البطاقات الذكية " انظر منصورين الزين، وسائل و أنظمة الدفع و السداد الإلكتروني عوامل الانتشار و شروط النجاح ، ملتقى دولي الرابع عصرنه نظام الدفع في البنوك الجزائرية و اشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر ، خميس مليانة 26-27 افريل 2011

13 -ايمان كيموش، 30 مليون جزائري لا يملكون بطاقة دفع الكترونية بعد 4 سنوات من اطلاقها، 2020/4/3، الموقع الإلكتروني: <https://www.echoroukonline.com/> تاريخ الزيارة 2020/4/9

14-انظر الشكل رقم 1

15-جريدة النصر، تجمع النقد الالي: ارتفاع ملحوظ للدفع عبر الأنترنت منذ بداية الأزمة الصحية، 2020/4/12، الموقع الإلكتروني: <https://www.annasronline.com/>، تاريخ الزيارة: 2020/5/6

16-جريدة النصر، تجمع النقد الالي: ارتفاع ملحوظ للدفع عبر الأنترنت منذ بداية الازمة الصحية، 2020/4/12، الموقع الإلكتروني : <https://www.annasronline.com/> ، تاريخ الزيارة : 2020/5/6 و موقع الإلكتروني: <http://www.aps.dz/ar/economie> و انظر الشكل رقم 2

17-يونس بورنان، نظام موناديم. ابتكار جزائري يكتشف كورونا في دقيقتين، العين الإخبارية، 2020/4/15، الموقع الإلكتروني: <https://al-ain.com/article/>، تاريخ الزيارة 2020/5/6

18 -وكالة الأنباء الجزائرية، وزارة الصحة تطلق موقعا الكترونيا للتحسيس بمخاطر فيروس كورونا المستجد، 2020/3/15، الموقع الإلكتروني: <http://www.aps.dz/ar/sante-science> تاريخ الزيارة: 2020/5/6

19 -عبد الحفيظ سجال، ابتكارات لمواجهة كورونا في الجزائر. هل تراهن السلطة على 2020/4/15 الموقع الإلكتروني: <https://ultraalgeria.ultrasawt.com/> تاريخ الزيارة 2020/5/7

20-عبد الحفيظ سجال ، ابتكارات لمواجهة كورونا في الجزائر ..هل تراهن السلطة على 2020/4/15 الموقع الإلكتروني: <https://ultraalgeria.ultrasawt.com/> تاريخ الزيارة 2020/5/7

21-وفي هذا الصدد، أعلنت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الأنتربول) في الشهر الماضي، عن ضبط كمادات مقلدة ومستحضرات تعقيم لليدين غير مستوفية لمعايير السلامة وأدوية مضادة للفيروسات غير مرخصة، بعدما كشفت حوالي 2000 رابط إعلاني إلكتروني لمنتجات متعلقة بفيروس كورونا المستجد، انظر لمزيد من التفصيل، وكالة الأخبار M2، فيروس كورونا يفاقم من حدة الجريمة الإلكترونية عبر العالم ، 2020/4/15 ، الموقع الإلكتروني: <https://2m.ma/ar/news/>

22-ق. و، معالجة 8 قضايا تتعلق بنشر الإشاعات، 2020/4/19 الموقع الإلكتروني: <https://www.el-massa.com/dz>

23- د. م، في زمن الكورونا ..الجزائر تطارد الأخبار الكاذبة و تسجن مروجيها ، 2020/4/20 انظر الموقع الإلكتروني : <https://www.aa.com.tr/>

- 24-بيان وزارة الشؤون الدينية الى اصدار بيان رقم 6 من لجنة الوزارية للفتوى 2020/4/1، العربي 21، 2020/5/6 ، الموقع الإلكتروني : <https://arabi21.com/story> تاريخ الزيارة 2020/5/6
- 25-نواره باشوش، هذه تهمة كل من ينشر اخبار كاذبة وفيديوهات مفبركة عن كورونا، جريدة الشروق، 2020/4/7 <https://www.echoroukonline.com/> تاريخ الزيارة 2020/4/7
- 26-العربية نيوز ، تقرير يحذر من تنامي الاحتيال الإلكتروني في زمن الكؤونا ، 2020/4/8 ، الموقع الإلكتروني : <https://www.skynewsarabia.com/varieties> تاريخ الزيارة 2020/5/6
- 27 -تعرف الجريمة الإلكترونية بانها " كل فعل اجرامي متعمد أيا كانت صلته بالمعلوماتية، ينشا عنه خسارة تلحق بالمجني عليه او كسب يحققه الفاعل، انظر لمزيد من التفصيل محمد امين احمد الشوابكة، جرائم الحاسوب والإنترنت، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004، ص 8-9
- 28 -انظر لمزيد من التفصيل طباش عز الدين ، الحماية الجزائية لمعطيات الشخصية في التشريع الجزائري دراسة في ظل قانون 07-18 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية ، العدد 2 ، 2018 ، ص 26-60 ، الموقع الإلكتروني : <https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/72>
- 29-قانون 06-20 المؤرخ 2020/4/25 المتضمن تعديل قانون العقوبات، عدد الجريدة الرسمية 25
- 30-بموجب المرسوم التنفيذي 20-69 لمؤرخ في 2020/3/21 المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته، عدد الجريدة الرسمية 24
- 31-د. م، في زمن الكورونا. الجزائر تطارد الأخبار الكاذبة وتسجن مروجيها، 2020/4/20 انظر الموقع الإلكتروني : <https://www.aa.com.tr/>
- 32-وكالة الأخبار M2، فيروس كورونا يفاقم من حدة الجريمة الإلكترونية عبر العالم، 2020/4/15، الموقع الإلكتروني : <https://2m.ma/ar/news/>
- 33-هي مجموعة من الأفعال المرتبطة بالمعلوماتية والتي يمكن ان تكون جديرة بالعقاب، voir Vivant et autres ; Informatique et droit pénal. les biens informatiques objets de fraude Lamy informatique 1991 p 1511 و كذلك انظر عبد الفتاح البيومي ، نحو صياغة عامة لعلم الجريمة و المجرم المعلوماتي ، القاهرة ، مصر ، 2009 ، ص 32
- 34 -ق. و، معالجة 8 قضايا تتعلق بنشر الإشاعات، 2020/4/19 الموقع الإلكتروني : <https://www.el-massa.com/dz>
- 35-حسب منظمة التجارة العالمية هي: " أنشطة انتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتسويقها وبيعها او تسليمها للمشتري من خلال الوسائط الإلكترونية «ابراهيم العيسوي، التجارة الإلكترونية، المكتبة الأكاديمية القاهرة، مصر، 2003، ص 12/11 او هي : مجموع المبادلات التجارية التي يتم من خلالها الشراء عبر شبكة اتصالات عن بعد " voir C.Bitouzit , le commerce électronique ,Hermès ,paris ,1999,P 113
- 36-كريمة خلاص، الصيدليات الإلكترونية تعبت بصحة الجزائريين، جريدة الشروق، 2020/1/14، موقع الإلكتروني : <https://www.echoroukonline.com/> تاريخ الزيارة 2020/5/9

37-الجريدة الرسمية، العدد 52

38-الجريدة الرسمية، العدد 64.

39-القانون 15-20 المؤرخ 2015/12/30 ، عدد الجريدة 71 الصادرة في 2015/12/30 المعدل والمتمم

للأمر 59-75 لـ 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري ج ر ع 11.

40-الجريدة الرسمية عدد 06